

20 19 / 50

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الإتفاق الخاص بالتصرف في أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية وملحقته

فصل وحيد :

تتم الموافقة على الاتفاق الخاص بالتصرف في أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية وملحقته، الملحق بهذا القانون والممضى بتونس بتاريخ بين الدولة التونسية من جهة والمجمع الإيطالي للمحروقات "إيني" من جهة أخرى.

الجمهورية التونسية المحروقات
12 جوان 2019
رسم الإدارة...../ع

20 19 / 50

شرح الأسباب

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على الإتفاقية وملحقاتها بين الدولة التونسية والمجمع الإيطالي للمحروقات "إيني" والمتعلقة بالتصرف في أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية.

أبرمت الدولة التونسية والمجمع الإيطالي للمحروقات "إيني" اتفاقيتين بهدف بناء واستغلال أنبوبي الغاز العابر للبلاد التونسية:

- الاتفاقية الخاصة بالأنبوب الأول في 25 أكتوبر 1977، والمصادق عليها بالقانون عدد 76 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 والذي دخل حيز الاستغلال في 1 أكتوبر 1983.

- الاتفاقية الخاصة بالأنبوب الثاني في 6 مارس 1991، والمصادق عليها بالقانون عدد 36 المؤرخ في 8 جوان 1991 والذي انطلق أول استغلال منتظم له في 1 أكتوبر 1994.

ويمثل الأنبوبين جزء من منظومة نقل عبر الأنابيب لتصدير الغاز الجزائري نحو إيطاليا تمتد 2500 كلم، منها 370 كلم في التراب التونسي (واد الصفصاف - الهواربة). وتقدر سعة الأنبوبين بـ 27.5 مليار متر مكعب سنويا. تم الترفيع فهما بين سنتي 2006 و 2008، وذلك بتدعيم محطات الضخ الثلاث المتواجدة وتركيز محطتين جديدتين لتصبح سعة النقل الجمالية حوالي 34 مليار متر مكعب سنويا وفي إطار انجاز وتسيير هذين الأنبوبين تكونت للفرض في نطاق الاتفاقيتين الشركات التالية :

✓ الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية "سوتيفات"، وهي شركة تابعة للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والقائمة على تصفية الإتاوة.

✓ شركة مد أنبوب الغاز عبر التراب التونسي "سقوقات"، شركة تابعة لمجمع "إيني" مكلفة بإنجاز الأنبوبين وكل التجهيزات المتصلة بهما.

✓ شركة الخدمات لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية "سارغاز"، شركة مزدوجة تونسية إيطالية مكلفة بالاستغلال والتصرف الفني.

✓ شركة أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية "ت.ت.ب.س"، شركة تابعة لمجمع "إيني" مولت الاستثمار وتمتع بالحق الحصري لسعة نقل الغاز بالأنبوبين.

وقد ناهزت الكمية الجمالية المنقولة منذ بداية استغلال الأنبوبين إلى موفى سنة 2018، قرابة 658 مليار متر مكعب تتوزع كالتالي : 73 % لفائدة شركة "إيني" و 16 % لفائدة شركة "إينال" و 5.9 % للاستهلاك الوطني (حوالي 38.7 مليار متر مكعب) و 5.1% لبقية المشتريين الذين أبرموا اتفاقيات عبور مع الدولة التونسية (Begas Geoplin, Worldenergy, C.I.G, Edison, S.G.M).

وتوظف عينا أو نقدا لفائدة الدولة التونسية على الغاز المنقول إتاوة محددة حسب النسب التالية :

✓ 5.25 % من الكمية الأساسية.

✓ 6 % من الكمية الإضافية.

6.75 % من الكميات الزائدة على الكمية الأساسية والكمية الإضافية.

وبلغت الإتاوة الجمالية للفترة المذكورة حوالي 32.7 مليار متر مكعب أي بنسبة 5.28% من الكمية الجمالية المنقولة منها حوالي 18 مليار متر مكعب عينا (الكميات المسحوبة من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز) والبقية وقع تسديدها نقدا (2631 مليون دينار).

ووفقا لهاتين الاتفاقيتين فإن ملكية الأنبوبين والمنشآت الفرعية تحال إلى شركة "سوتيقا" مقابل دفعها نسبة 1 % من قيمتها وتعد نسبة 99 % الباقية بمثابة دفع مسبق لتعريفه نقل الغاز مقابل استغلال شركة "ت.ب.س" حصريا لسعة النقل. وتبقى الاتفاقيتان ساريتا المفعول إلى موفي سبتمبر 2019.

وتبعاً لقرار المجلس الوزاري المضيق ليوم 22 نوفمبر 2016 المتعلق بالدخول في مفاوضات حول استغلال أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية ما بعد 2019، تم اجراء المفاوضات مع الجانب الإيطالي واعداد مشروع اتفاقية وقد تضمن مشروع الاتفاقية خاصة أحكام تتعلق بالمحاور الآتية:

1- الإتاوة الموظفة على الغاز المنقول. تمثل مقترح الجانب الايطالي في تطبيق نسبة 2.5 إلى 3% كإتاوة موظفة على الغاز المنقول ثم لاحقا نسبة تنازلية تبدأ من 5.25%، وقد تمسك الجانب التونسي بالمحافظة على نسبة 5.25% وهو ما تم اقراره صلب مشروع الاتفاقية المعروضة للمصادقة، علما أن تطبيق هذه النسبة سنة 2018 أفضى إلى جني اتاوة بلغت 524 مليون دينار (183 مليون دولار).

2-كلفة كراء سعة النقل.: يتضمن مشروع الاتفاقية اضافة معلوم سنوي يقع تسديده شهريا للدولة التونسية مقابل استغلال شركة " ايبي" لسعة نقل الأنبوب يقدر بـ 143 مليون دولار طيلة العشر سنوات. ويخضع هذا المعلوم إلى مراجعة سنوية بداية من السنة السادسة باعتماد المعدل السنوي لمؤشر اسعار الانتاج للسلع الصناعية (PPI- Producer Price Index – Industrial Commodities – Annual Average) الذي تنشره وزارة العمل الأمريكية، مما قد يوفر مبلغا إضافيا بحوالي 4.6 مليون دولار.

3-الاستثمارات والصيانة وتأهيل الأنبوب: على الرغم من أن ملكية الأنبوب ترجع إلى الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية (SOTUGAT)، فقد تم الإتفاق على أن يتكفل الجانب الإيطالي بصيانة وتطوير وتأهيل التجهيزات والمعدات بكلفة تناهز 160 مليون دولار خلال فترة الاتفاقية لضمان الحالة الجيدة للأنبوب وتأمين تواصل وانتظام نقل الغاز مع تحديد جدول زمني لإنجاز الإستثمارات.

4-الاستهلاكات ومكافأة رأس المال: تبقى الاستهلاكات خاصة بفترة الاتفاقية، وفي مقابل انتقال ملكية التجهيزات والمعدات الجديدة إلى الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية، تسدد الشركة مبلغا يساوي 1 % من قيمة الاستثمارات يجلب مكافأة سنوية بنسبة 10 % وهو ما يناهز حوالي 3.163 مليون دولار طيلة الفترة المعنية بالاتفاقية.

5-ميزانية الشركات: تتحمل شركة " ابني " كامل ميزانية الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية (SOTUGAT)، وشركة الخدمات (SERGAZ). وتبلغ هذه الميزانية سنة 2019 على التوالي 1.5 و 81 مليون دينار.

وتجدر الإشارة أنه بالتوازي مع المفاوضات التي تمت بين الجانب التونسي والإيطالي تم إمضاء الاتفاقية التي تربط بين شركة "سوناطراك" ومجمع "ابني" والمتعلقة بشراء الغاز والتي تم امضاؤها بتاريخ 16 ماي 2019، وهو ما مكن من استكمال مشروع الإتفاقية المعروضة على انظار المجلس.

وعليه وبالنظر لأهمية الأنبوب ودوره في تأمين تزود البلاد التونسية بالغاز الطبيعي وفي توفير موارد لميزانية الدولة بالإضافة إلى التمكن من المحافظة على 160 موطن شغل بالنسبة لشركتي SOTUGAT وSERGAZ فضلا عن شركة الحراسة والخدمات PMS البالغ عدد أعوانها حاليا حوالي 300 عون، فإن استكمال إجراءات المصادقة على هذه الإتفاقية يكتسي بالغ الأهمية .

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.

2019 / 50

مجلس نواب الشعب الموارد
2 جوان 2019
رمز الإدارة...../عدد

